كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في حفل تسليم جائزة إميل تيّان من مركز الدراسات الحقوقيّة للعالم العربيّ CEDROMA التابع لكليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، يوم الجمعة الواقع فيه ١٥ كانون الأوّل (ديسمبر) ٢٠١٧، في الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر، في مدرّج "غولبنكيان"، حرم العلوم الإجتماعيّة.

أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيّدة العميدة لينا غنّاجي ومديرة مركز الدراسات الحقوقيّة للعالم العربيّ **CEDROMA** السيّدة ماري كلود نجم وعائلة التيّان لأنّها أشركت رئيس الجامعة في هذا الحدث الذي يُقام مرّة كلّ سنتين، ألا وهو حدث تسليم جائزة إميل تيّان. ألاحظ أنّ الفائدة من هذه الجائزة هي المساهمة بقوّة في تطوير البحوث ونشرها وهي، أكثر من أي وقت مضى، دعوة أساسيّة لجامعتنا، وتحديدًا من كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، بتسهيل نشر الأعمال العلميّة القيّمة.

وكذلك الأمر، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنّ الجائزة، إذا كانت تهدف التنويه بأطروحة دكتوراه كُتبَت ونوقشت باللّغة الفرنسيّة، ينبغي أن تتعلّق هذه الجائزة، مباشرةً أو غير مباشرة، بحقوق الدول العربيّة التي تتمّ دراستها من منظور مقارن مع القانون الفرنسيّ، الأمر الذي يعطي لهذه الجائزة مهمّة رائعة ومزدوجة وحتّى ثلاثيّة، وهي إجراء البحوث باللّغة الفرنسيّة، وإلقاء نظرة ثاقبة على القانون في البلدان العربيّة، ومعالجة القانون بمنظور مقارن مع القانون المدنيّ الفرنسيّ.

كلّ هذا لا يمكن فصله عن اسم الشخصيّة التي تتوّج هذه الجائزة هي شخصيّة البروفسور إميل تيّان الذي لم يفصل أبدًا، على الرغم من مهمّاته الإداريّة المتعدّدة، بين حياته القانونيّة وحياته ككاتب وباحث ومعلّم في الكليّة الفرنسية للحقوق في جامعة القدّيس يوسف في بيروت حيث قام بتنشئة أجيال متعدّدة من رجال القانون، وحيث تمّ تعيينه أستاذ مثبّت في العام ١٩٣٨. وحين نذكره لنكرّمه، كيف يمكننا أن لا نذكر أساتذة لامعين آخرين مثل بول روبير Paul Roubier وجان شوفالييه Jean Chevalier وألبير شافان Albert Chavanne وج .ل. سوريو J.-L Sourioux وبيار كاتالا، وجان باز وشكري قرداحي، وصبحي محمصاني وبيار غنّاجه، ونجيب أبو صوّان، وبشارة طبّاع

الذين تركوا بصمات لا تُمّحى على الكثير من النصوص القانونيّة والدستوريّة في لبنان وفرنسا والدول العربيّة. ونحن نعلم أنّ علمه القانونيّ، من بين هذه السلسلة الطويلة، جعل من إميل تيّان شخصيّة رمزيّة للهيئة التعليميّة في الكليّة. الإهتمام بالقانون جعله يهتمّ بحقوق غير المسلمين في الدول العربيّة ويصبح مؤلّفًا يُصغى إليه وعضوًا مشاركًا في هيئة تحرير موسوعة الإسلام.

نحن نعلم أنّ إميل تيّان كان يقوم بإصلاحات تشريعيّة كبيرة في القانون اللبنانيّ ؛ لكنّه كان رجل مبادئ ويتمتّع بشخصيّة حرّة : رفض تدخّل السلطة السياسيّة في الشؤون القانونيّة وعمل القضاء، ممّا أدّى به إلى الاستقالة مرّتين من منصبَيه كرئيس أوّل لمحكمة النقض، وكوزير للعدل، للحفاظ على مبادئه وقناعاته. ولكن منذ ذلك الحين، كان الإنتقام قاسيًا فتهافت السياسيّون مؤخّرًا ليتناقلوا بين أنفسهم مناصب السلطة القضائيّة بطريقة تغلب عليها المصالح الخاصّة على المصالح العامّة، وحيث حريّة القاضي تصبح رهينة لأوامر السياسيين.

أخيرًا، نقول إنّنا موجودون اليوم هنا من أجل تقديم التهنئة لاثنين من معلّمينا البواسل في كليّة الحقوق وتكريمهما لأنّهما أعدّا رسالتين قيّمتين هما ثمرة التزامهما بالبحث وكلٌّ منهما في مجال معيّن.

درس الحائزان على الجائزة القانون في كليّة الحقوق في جامعة القدّيس يوسف في بيروت. وكلٌّ منهما حاليًّا هو معلّم متفرّغ في كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة وينالان كلّ تقدير من طلابهما وزملائهما :

– السيّد رزق زغيب (من أجل أطروحته : تقاسم الموارد المائيّة في الشرق : رهان قانونيّ في خدمة السلام)،

L’eau et son partage au Levant : enjeu juridique au service de la paix

وهي أطروحة في القانون العامّ تمّت مناقشتها في جامعة "بانتيون–أساس باريس ٢ ؛

– السيّد سامر غمرون (عن أطروحته : آثار الدولة. قضاة الأطفال، محاكم الشريعة والصراع من أجل الأسرة اللبنانيّة)،

Effets d’Etat. Les juges des enfants, les tribunaux de la charia et la lutte pour la famille libanaise

أطروحة في علوم الإنسان والمجتمع، تمّت مناقشتها في المدرسة العليا للتعليم في "كاشان" Cachan.

أنا لا أدّعي معرفة الأبعاد المعرفيّة لقضايا المياه وقرارات القضاة بشأن الأطفال كي أتمكّن من التحدّث عنها. ولكن إعلما، عزيزيّ الحائزَين على الجائزة أنّنا نقدّركما مسبقًا على أطروحتكما، وعلى شجاعتكما أيضًا لأنّكما بدأتما بهذه الأبحاث المضنية وسلكتم الدرب الصحيح. أقول إنّكما تستحقّان التهنئة والتنويه سلفًا : سوف تصبحان مع آخرين، وهذا ما يبعث السرور في قلب عميد كليّتكما، ليس معلّمَين من بين آخرين فحسب، ولكن مبادرَين في تأسيس مدرسة جديدة للبحوث العلميّة في المجال القانونيّ تُكمِل مدرسة إميل تيّان وغيره بين الأعوام ١٩٣٠ و ١٩٤٠، والتي يمكن أن تؤثّر على مجريات الأمور بما في ذلك الأمور السياسيّة. إنّ الدراسات القانونيّة هي وعود للتحوّل الثقافيّ والإجتماعيّ والإنسانيّ من جرّاء عمل رجال القانون المعلّمين والباحثين. في هذا السياق، يحتاج لبنان إليهم، وجامعة القدّيس يوسف تتعهّد بتقديم المساعدة والدعم لكما.